

إدارة الأصول والخصوم وأثرها على السيولة النقدية بالمصارف التجارية: دراسة تحليلية على المصارف العاملة بالدول العربية

عبد الله رجب الفاضلي*، ملاك عثمان الدائع

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

ملخص البحث

تبحث هذه الورقة في إدارة الأصول والخصوم وأثرها على السيولة النقدية بالمصارف التجارية لعينة مكونة من 121 مصرف تجاري تعمل في 13 دولة عربية، ولاستكشاف هذا التأثير تم العمل على إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بتقديرات قياسية باستخدام نموذج الخطأ المعياري المصحح PCSEs، وعلى مجموعة بيانات سنوية متوازنة خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020. المتغيرات المتعلقة بإدارة الأصول المدروسة تتمثل في تنوع الدخل، تحقيق الربحية، الحساسية ضد المخاطر، والمتغيرات المتعلقة بإدارة الخصوم المدروسة تتمثل في حجم الودائع، وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى ذلك المتغيرات الضابطة. وقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات المختارة تؤثر بشكل كبير على السيولة النقدية بالمصارف التجارية المقاسة بالأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، باستثناء المقياس الذي يمثل متغير تنوع الدخل، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن السيولة النقدية بالمصارف التجارية مدفوعة بشكل رئيسي بالعديد من العوامل المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم.

الكلمات المفتاحية: الأصول، الخصوم، السيولة، المصارف التجارية، بيانات البانل (panel data).

المقدمة Introduction:

تعد إدارة الأصول والخصوم من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المصارف التجارية للحفاظ على استقرارها المالي وضمان قدرتها على مواجهة التزاماتها عند الاستحقاق، وهي عملية موازنة دقيقة بين الاستثمارات والالتزامات التي يتعين على المصارف الوفاء بها للحفاظ على الربحية والسيولة النقدية طويلة الأجل، ويمكن للمصارف خفض المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات السوق أو الأزمات الاقتصادية، وذلك من خلال تعزيز فعالية إدارة الأصول والخصوم وهذا من شأنه أن يحسن قدرتها على التعامل مع الصعوبات المالية المتزايدة، وفلسفة إدارة الأصول والخصوم تمكن المصارف من استهداف نمو الأصول من خلال تعديل الخصوم بما يتناسب مع احتياجاتها، وينبغي أن ينصب تركيز إدارة الأصول والخصوم على ربحية المصرف واستمراريته التشغيلية على المدى الطويل، فهي إدارة منسقة للميزانية العمومية للمصرف بما يسمح بخيارات بديلة لأسعار الفائدة والسيولة، وتعد نهجا منهجيا يسعى إلى توفير درجة من الحماية للمصرف (Baghani, et al., 2019).

كما ان المصارف التجارية وجوهر نشاطها يتحدد بالكيفية المثلى التي تقوم بها المصارف بالإستخدام الأمثل للموارد المالية وكيفية تحقيق التوازن بين السيولة والربحية (بخيت وعزالدين، 2018). بما أن أحد أهم المقاييس المالية المستخدمة لتقييم قدرة المصرف على سداد الديون القصيرة الأجل دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية باهظة التكلفة هو السيولة النقدية، والتي تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بطلبات سحبيات المودعين وتلبية الإحتياجات في الوقت المناسب دون بيع أي من إستثماراتها أو الإضطرار إلى الإقتراض بدرجة تؤدي إلى الخسارة (كرومي، 2017). وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية السيولة في المؤسسات المصرفية بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة، حيث إن الدور الأساسي للمصارف هو تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل وعند استحقاقها يجعل المصارف بطبيعتها عرضة لمخاطر السيولة، لذلك تساعد الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة على ضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات التدفق النقدي، والتي تتسم بعدم اليقين نظرا لتأثرها بالأحداث الخارجية وسلوك الوكلاء الآخرين (Mohamad, et al., 2013).

وعلى هذا تكمن المشكلة البحثية لهذه الورقة على فهم كيفية تأثير فعالية إدارة الأصول والخصوم على السيولة النقدية لدى المصارف التجارية والتي تعتبر إحدى المشاكل الأساسية في النظام المصرفي، وذلك من أجل الحفاظ على استقرارها المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة والطويلة الأمد على حد سواء، ولهذا يتعين على المصارف التجارية أن تتوازن بشكل فعال بين أصولها وخصومها، وتشكل السيولة النقدية أحد العناصر الأكثر أهمية التي تؤثر على قدرة المصارف على القيام بهذه الواجبات، لأن نقصها قد يؤدي إلى زوال المصرف وربما يكون بداية أزمة مالية في الاقتصاد ككل. لذلك تتجلى أهمية الدراسة من أهمية السيولة من الناحية الاقتصادية حيث تعتبر أحد أهم العناصر الأساسية التي تضمن استقرار المصارف وقدرتها على الوفاء بمسؤولياتها، فالإدارة الفعالة للأصول والخصوم قد تحدث فرقا كبيرا في سيولة المصارف، مما يرفع من استقرار النظام المصرفي والاقتصاد ككل، حيث القدرة على تلبية مطالب المستهلكين، مثل التمويل أو سحب الودائع، ترتبط بالسيولة التي تساعد على تعزيز الثقة في الصناعة المصرفية المحلية، كما تكمن الأهمية العملية للدراسة من إمكانية تقديم إلى صناع القرار في المصارف بعض الاقتراحات المفيدة التي قد تعمل على تعزيز خطط إدارة الأصول والخصوم وتعزيز قدرة المصرف على الحفاظ على مستوى مناسب من التدفق النقدي وهذا من شأنه أن يساعد في خفض المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف خلال حالات الأزمات المالية، وإمكانية تقديم رؤى استراتيجية يمكن استخدامها لتحسين الأداء المالي للمصارف ومرونتها في الاستجابة لظروف السوق المتغيرة.

ومن هنا كان الهدف من الدراسة الحالي هو دراسة وتقييم مدى كيفية تأثير ممارسات إدارة الأصول والخصوم على السيولة النقدية، وللتأكد من مدى تأثير اختيارات الإدارة فيما يتعلق بالأصول والخصوم على قدرة المصرف على الحفاظ على السيولة النقدية الكافية، بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الأجابة عن السؤالين الرئيسيين الآتيين:

الأول: ما الأثر المحتمل لإدارة الأصول (تنويع الدخل، الربحية، الحساسية ضد المخاطر) على السيولة المصرفية؟

الثاني: ما الأثر المحتمل لإدارة الخصوم (الودائع، كفاية رأس المال) على السيولة المصرفية؟

الدراسات السابقة **Review of Literature**:

تشكل السيولة النقدية أحد العناصر الأكثر أهمية والمؤثرة على قدرة المصارف على القيام بواجباتها، ونقصها قد يؤدي إلى زوال المصرف وربما يكون بداية أزمة مالية في الاقتصاد، لذا كيف يمكن للمصارف من إدارة الأصول بشكل أفضل، مثل منح القروض والاستثمارات بشكل عام، في حين كيف تدير الالتزامات، مثل الودائع، على النحو الذي يحافظ على الاستقرار المالي المتوازن، لذلك يشكل تحليل الأصول والالتزامات الفعال ضرورة أساسية بالنسبة للمصارف التجارية لمنع نقص السيولة الذي قد يعرض العمليات المصرفية اليومية للخطر، لذلك تعتبر السيولة عامل حاسم في تعزيز الأداء المالي واستقرار المصارف من خلال الموازنة بين الأصول (مثل القروض والاستثمارات) والالتزامات (مثل الودائع والديون) ومواجهة القيود الاقتصادية والمالية المعقدة والتعامل مع الالتزامات المالية دون التعرض لأزمات نقدية قد تعرض سمعة المصرف وفعاليتيه التشغيلية للخطر، فالأزمات السياسية والاقتصادية تفرض عقبات كبيرة أمام المصارف التجارية من حيث السيولة والاستقرار المالي، الأمر الذي يجعل إدارة السيولة أكثر صعوبة، كما تضطر المصارف إلى الاستثمار في الأصول بحذر، وهو ما يتجلى في السيولة النقدية، ومن هنا قد حظيت السيولة المصرفية بالعديد من الدراسات، وفيما يلي نستعرض بعضها:

دراسة الفاضلي ومفتاح (2022) التي هدفت إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على سيولة المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال فحص عينة مكونة من 61 بمصرفاً تجارياً مدرجاً في بورصات دول العينة محل الدراسة، للفترة الزمنية من عام 2011 إلى عام 2020، حيث قام الباحثان بقياس تأثير العوامل الداخلية والخارجية على السيولة المصرفية، وقد استخدم الباحثان الأصول السائلة كنسبة من إجمالي الأصول كمقياس يعبر عن السيولة النقدية المصرفية، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك عدد من العوامل تؤثر بشكل كبير على سيولة المصارف التجارية، ومن بين هذه العوامل، تم اكتشاف أن

"جودة الأصول" و"الودائع إلى إجمالي الأصول" كان لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على سيولة المصارف، ومن ناحية أخرى، أظهرت متغيرات أخرى مثل "نسبة التكلفة إلى الدخل" و"العائد على متوسط حقوق الملكية" تأثيرا سلبيا ذا دلالة إحصائية على السيولة ونظراً لأن "معدل التضخم" و"النمو الاقتصادي" و"أسعار النفط" أثبتت تأثيرها الإيجابي والملموس على سيولة المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أظهرت النتائج أيضاً أهمية بعض العوامل الاقتصادية الخارجية في تحديد سيولة المصارف. وتؤثر هذه المتغيرات الخارجية بشكل غير مباشر على قدرة المصارف على توفير السيولة، كما أوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بقياس آثار الخصائص والاستراتيجيات التنظيمية والرقابية نظراً لأهميتها في تعزيز القطاع المصرفي.

دراسة حسن وجداح (2022) استهدفت هذه الدراسة تشخيص العوامل الداخلية والخارجية وأثرها على السيولة المصرفية، ومن خلال فحص عينة مكونة من 11 مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق الأوراق المالية العراقي، للفترة الزمنية من عام 2006 إلى عام 2020، حيث قام الباحثان بقياس تأثير العوامل الداخلية والخارجية على السيولة المصرفية، واستخدم الباحثان نسبة الرصيد النقدي كمقياس يعبر عن السيولة المصرفية، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك عدد من العوامل تؤثر بشكل كبير على سيولة المصارف التجارية، وأن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية ومن بين هذه العوامل، (نسبة كفاية رأس المال، وقروض المتعثرة، ونمو القروض، والعائد على الأصول، وحجم المصرف، وأسعار الفائدة، ومعدل التضخم).

دراسة Vodova, (2013) استهدفت إلى تحديد محددات السيولة لدى المصارف التجارية في دولة المجر، ومن خلال فحص عينة مكونة من 10 مصارف تجارية مرخصة في الدولة محل الدراسة، للفترة الزمنية من عام 2001 إلى عام 2010، واستخدم الباحث (صافي الأصول السائلة / إجمالي الأصول ؛ لأصول السائلة / الودائع قصيرة الأجل ؛ الأصول السائلة / إجمالي الودائع) كمقاييس تعكس السيولة المصرفية، ومن خلال استخدام تحليل الانحدار، كشفت نتائج الدراسة أن السيولة المصرفية ترتبط بشكل إيجابي مع (كفاية رأس مال المصرف ؛ سعر الفائدة على القروض ؛ ربحية المصرف ؛ وترتبط سلباً بحجم المصرف ؛ وهامش الفائدة ؛ وسعر فائدة السياسة النقدية ؛ وسعر الفائدة على المعاملات بين المصارف). بينما العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسيولة المصرف كانت غامضة.

دراسة Singh & Sharma (2016) استهدفت بفحص أثر العوامل الداخلية والخارجية على السيولة المصرفية في دولة الهند، ولعينة مكونة من 59 مصرف تجاري تشمل المصارف الخاصة، والعامّة، والمصارف الأجنبية العاملة في الدولة محل الدراسة، للفترة الزمنية من عام 2000 إلى عام 2013، واستخدم الباحثان صافي الأصول السائلة كنسبة من إجمالي الأصول كمقياس يعكس السيولة المصرفية، وشملت العوامل الخاصة بالمصارف التي تمت دراستها (حجم المصرف؛ الربحية؛ تكلفة

التمويل؛ وكفاية رأس المال؛ والودائع) وشمل التحليل الاقتصادي الكلي (الناتج المحلي الإجمالي؛ والتضخم؛ والبطالة) وأجري تحليل لاتجاهات السيولة في المصارف الهندية استناداً إلى الملكية، وكشفت النتائج أن ملكية المصارف تؤثر على سيولتها، واستناداً إلى تحليل البيانات نقترح أن العوامل الخاصة بالمصارف (باستثناء تكلفة التمويل) والعوامل الاقتصادية الكلية (باستثناء البطالة) تؤثر بشكل كبير على سيولة المصرف.

دراسة (2019) Inshira & Jahfer التي هدفت إلى دراسة آثار إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية المحلية المرخصة في دولة سريلانكا، ومن خلال فحص عينة مكونة من 10 مصارف تجارية خلال الفترة الزمنية من عام 2009 إلى عام 2016، وقد استخدم الباحثان الأصول السائلة كنسبة من إجمالي الخصوم قصيرة الأجل كمقياس يعبر عن السيولة المصرفية، كما استخدم الباحثان بعض العوامل المعبرة عن إدارة الأصول والخصوم، مثل (نسبة كفاية رأس المال؛ والعائد على حقوق الملكية؛ والعائد على الأصول؛ ونسبة القروض إلى الودائع؛ وإجمالي أصول المصارف التجارية) وكشفت نتائج الدراسة إلى أن نسبة كفاية رأس المال، والعائد على الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع لها تأثير إيجابي كبير على مؤشر السيولة، بينما يؤثر حجم المصرف سلباً على مؤشر السيولة، في حين لا توجد علاقة جوهرية بين العائد على حقوق الملكية والسيولة المصرفية.

دراسة (2023) Al-Naimi التي هدفت إلى دراسة آثار إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية الأردنية، ومن خلال فحص عينة مكونة من 13 مصرف تجاري خلال الفترة الزمنية من عام 2004 إلى عام 2015، وقد استخدم الباحث لتقييم تأثير إطار عمل إدارة الأصول والخصوم على المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة 2018/2017 باستخدام صحيفة الاستبيانات لاستكشاف الإطار الحالي لإدارة الأصول والخصوم، ودور لجنة الأصول والخصوم، وتأثيرها على أساليب إدارة المخاطر من حيث السيولة، وأسعار الفائدة، والائتمان، ومخاطر السوق، كما بحث في الأدوات التي تستخدمها المصارف التجارية لتقدير وتحديد تعرضها للمخاطر، تشير نتائج الاستبيانات إلى وجود عملية إدارة الأصول والخصوم في جميع المصارف التجارية الأردنية، بينما لم يكن للجنة الأصول والخصوم سوى سلطة محدودة فيما يتعلق بتحديد التعرض للمخاطر، حيث تعتمد معظم هذه المصارف على إرشادات البنك المركزي لإدارة وتحديد حدود مخاطر السيولة والتمويل. بالإضافة إلى ذلك قد استخدم الباحث القياس الاقتصادي لتحليل آثار إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة باستخدام نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الأصول عالية السيولة إلى إجمالي الأصول كمقاييس تعبر عن السيولة المصرفية، كما استخدم الباحث بعض العوامل المعبرة عن إدارة الأصول والخصوم، مثل (الربحية؛ نسبة كفاية رأس المال؛ حجم المصرف؛ جودة الإدارة) بالإضافة إلى مراعاة البيئة التنظيمية والاقتصادية الكلية،

وكشفت نتائج الدراسة إلى أن الربحية لها تأثير إيجابي على مخاطر السيولة، بينما يؤثر وجود إدارة فعّالة سلباً على مخاطر السيولة، وكان لتأثير رأس المال والائتمان على مخاطر السيولة تأثير غامض نظراً للتفاعلات بين العوامل المختلفة.

على ضوء مراجعة الدراسات السابقة، يلاحظ أن معظم الدراسات قد ركزت على موضوع إدارة الأصول والخصوم وأثرها على معيار الربحية، في حين حقق عدد قليل جداً من الدراسات في تأثير إدارة الأصول والخصوم على معيار السيولة لدى المصارف التجارية، بينما قد حققت أغلب الدراسات في العوامل المحددة للسيولة المصرفية بمقاييس وبطرق مختلفة ومتنوعة، حيث أن جوهر النشاط المصرفي يتحدد بمجموعة من المعايير منها معيار السيولة التي تساعد على تعزيز الثقة في الصناعة المصرفية، وبالتالي يمكن التوافق على أن إدارة الأصول والخصوم بالمصارف التجارية وأثرها على النشاط المصرفي بمعاييره المختلفة ليست قاطعة، ولا تزال تعد من الموضوعات التي لم تحظ بقدر كاف من الدراسات، لذا هذه الفجوة تعتبر كافية لتقديم مبرر لإجراء المزيد من الدراسات والمناقشات وعلى متغيرات وبيئات مختلفة ناهيك عن الأسواق الناشئة مثل أسواق الدول العربية.

المنهجية Methodology:

البيانات والعينة Data and Sample:

تستند هذه الدراسة على البيانات المقطعية الزمنية والتي تعرف ببيانات البانل (Panel data)، وهي بيانات سنوية متوازنة لعينة مكونة من 121 مصرف تجاري تعمل في 13 دولة عربية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2020، حيث شملت مجموع 1210 ملاحظة سنوية للمصارف محل الدراسة، وقد استخرجت بيانات المتغيرات المتعلقة بالدراسة من قاعدة بيانات Orbis الدولية التي يحتفظ بها Bureau Van Dijk. انظر الجدول 1 الموضح أدناه للإطلاع على ملخص توزيع خصائص العينة:

جدول 1: خصائص العينة

النسبة %	عدد المشاهدات N. Obse...	عدد المصارف N. Banks	الدول Countries	ن
16.529%	200	20	The United Arab Emirates الإمارات العربية المتحدة	1
12.397%	150	15	The Kingdom Of Jordan المملكة الأردنية	2
9.091%	110	11	Kingdom of Saudi Arabia المملكة العربية السعودية	3
9.091%	110	11	Egypt مصر	4
9.091%	110	11	Algeria الجزائر	5
8.264%	100	10	Kuwait الكويت	6
6.612%	80	8	Qatar قطر	7
5.785%	70	7	Tunisia تونس	8
4.959%	60	6	The Kingdom of Bahrain مملكة البحرين	9
4.959%	60	6	Sultanate of Oman سلطنة عمان	10
4.959%	60	6	Lebanon لبنان	11
4.132%	50	5	Republic of the Sudan جمهورية السودان	12
4.132%	50	5	Morocco المغرب	13
100%	1210	121	Total المجموع	

وصف المتغيرات Description of variables

بناءً على الأدبيات السابقة تم اختيار بعض المتغيرات التي من المتوقع أن تكون لها أثر رئيسي على السيولة النقدية بالمصارف التجارية، ويرد وصف متغيرات الدراسة في الجدول (2) التالي، ويشمل معلومات حول الرمز والمتغير ومؤشر القياس.

جدول 2 : ملخص المتغيرات وطرق القياس

الرمز	المتغيرات	المؤشر (المقياس)
Dependent Variable المتغير التابع		
Banking liquidity السيولة المصرفية		
Y	إجمالي الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول	
Independent Variables المتغيرات المستقلة		
أ- المتغيرات الخاصة بإدارة الأصول		
X1	تنوع الدخل	الإيرادات من غير الفوائد / إجمالي الإيرادات
X2	تحقيق الربحية	العائد على متوسط الأصول
X3	الحساسية ضد المخاطر	إجمالي الأوراق المالية كنسبة مئوية من أصول المصرف
ب- المتغيرات الخاصة بإدارة الخصوم		
X4	الودائع	الودائع / إجمالي الأصول
X5	كفاية رأس المال	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
Control Variables المتغيرات الضابطة		
X6	حجم المصرف	الوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف
X7	النمو الاقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي
X8	معدل التضخم	المستوى العام للأسعار

تعريف المتغيرات وصياغة الفرضيات Variables Definitions and Hypotheses:

أولاً: المتغير التابع Dependent Variable:

المتغير التابع المستخدم في الدراسة الحالية هو السيولة المصرفية، والتي تم قياسها على النحو التالي:

➤ **السيولة المصرفية Banking liquidity:** التي رمزنا لها بالرمز (Y) وتم قياسها من خلال (إجمالي الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول): يعبر هذا المعدل عن قدرة المصرف على امتصاص الصدمات الناتجة عن سحب السيولة العامة، ويعبر عن قدرة المصرف على مواجهة عمليات السحب المفاجئة، وتشير المعدلات العالية لهذه النسبة أن المصرف يتمتع بقدرة أكثر على امتصاص صدمات السيولة ويكون في وضع أفضل لمواجهة عمليات السحب الغير متوقعة أو المفاجئة (الفاضلي ومفتاح، 2022)، وتمتاز الأصول السائلة بالسهولة في تحويلها إلى نقد وبدون خسارة وتعكس أهمية الأصول في هيكل أصول المصرف (وغدة و نجار، 2021)، إلا أن ارتفاع مستوياتها قد تولد مشكلة انخفاض في توظيف الموارد المالية، وعلى النقيض من هذا قد تواجه المصارف مشكلة عدم تلبية المسحوبات النقدية في حالة انخفاضها.

ثانياً: المتغيرات المستقلة Independent variables

أ- المتغيرات الخاصة بإدارة الأصول Asset management variables:

➤ **تنوع الدخل Income Diversification:** الذي رمزنا له بالرمز (X1) وتم قياسه من خلال (الإيرادات من غير الفوائد كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات): يعبر هذا المعدل عن مدى مستوى تنوع الدخل لدى المصرف، وهو من المقاييس المالية المستخدمة لتحديد قدرة المصرف على تنوع مصادر دخله بواسطة القيام بأنشطة مدرة للدخل من غير الأنشطة التقليدية، حيث أصبحت الأنشطة التي تدر الدخل من غير الفوائد ذات أهمية متزايدة للصحة المالية للمصارف وإدارتها تعتبر ضرورة أساسية بالنسبة للمصارف التجارية، والمصارف التي تركز على مصادر الدخل مثل تقديم خدمات التأمين والوساطة والخدمات المصرفية الاستثمارية وتوريق الأصول وصناديق الاستثمار وتقديم خدمات الوساطة والاكتتاب في الأوراق المالية والمشاركة في أنشطة التداول تميل إلى أن تكون أكبر وتظهر مخاطر أقل نظراً لأن لديها مصادر إيرادات أكثر تنوعاً ووصولاً أكبر إلى الأسواق المالية، على الرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الأنشطة غير المرتبطة بالفائدة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، إلا أنها تتطوي أيضاً على مخاطر أعلى بسبب تقلبها وطبيعتها غير المستقرة (Stiroh & Rumble, 2006; Tan & Floros 2012). ويعني ذلك أنه مع زيادة معدلات تنوع الدخل للمصرف نتوقع تحسن سيولة المصرف، وبالتالي نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

H - 1: يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير تنوع الدخل على السيولة المصرفية.

➤ **تحقيق الربحية Earnings Capacity:** التي رمزنا لها بالرمز (X2) وتم قياسها من خلال (العائد على متوسط الأصول ROAA) الذي يعبر عن قدرة إدارة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال استخدام أصوله، ويتم حسابه بواسطة صافي الدخل بعد الضريبة محسوب كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول، ويعتبر من أهم المؤشرات المحاسبية المعبرة عن الكفاءة الإدارية في تحقيق الربحية (عبد الكافي وخميس، 2023)، حيث هذا المؤشر يهدف إلى تعظيم صافي الثروة، ويعبر عن مدى استخدام المصرف لأصوله في تحقيق الإيرادات، وارتفاع معدل العائد على متوسط الأصول يدل على كفاءة وفعالية وربحية المصرف من خلال استخدام المصرف لأصوله في تحقيق الإيرادات، وبناء على هذا ووفقاً لنظرية التمويل، التي تنص على أن هناك ارتباط سلبى بين الربحية والسيولة (Vodová, 2011)، ويعني ذلك أنه مع زيادة معدلات ربحية المصرف سوف تقل سيولته، وبالتالي نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

H - 2: يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لمتغير الربحية على السيولة المصرفية.

➤ الحساسية ضد المخاطر **Sensitivity to Market Risk**: التي رمزنا لها بالرمز (X3) وتم قياسها من خلال (إجمالي الأوراق المالية كنسبة مئوية من أصول المصرف) حيث عادة تكون المصارف أكثر حساسية تجاه المخاطر فإنها تميل إلى تعظيم السيولة والاحتفاظ بالأصول السائلة بمستويات أعلى وتقليل الانكشاف على الأصول عالية المخاطر كتقديم الائتمان طويل الأجل، والاحتفاظ بالأصول السائلة مثل الاستثمار في الأوراق المالية لسرعة تحويلها إلى نقد، وكما هو معلوم أن استثمارات المؤسسات المالية حساسة للغاية بشكل كبير لتغيرات أسعار الصرف والفائدة وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم، وتعتبر العديد من المصارف التغييرات في أسعار الفائدة بمثابة مخاطر السوق التي تتعرض لها أو تواجهها، وهذا له تأثير سلبي على محفظة المصرف، حيث تخبر النسبة ارتباط الأوراق المالية بإجمالي أصول المصرف وتوفر النسبة المئوية للتغير في محفظة المصرف الاستثمارية لمخاطر السوق (الفاضلي و رحاب، 2022)، وكلما كانت النسبة أقل تعتبر جيدة بالنسبة للمصرف لأنها تظهر أن الاستجابة لمخاطر السوق مناسبة، وكلما كانت أكثر تعبر عن مستويات عالية من الأصول السائلة، وبالتالي نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

H - 3: يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لمتغير الحساسية ضد المخاطر على السيولة المصرفية.

ب- المتغيرات الخاصة بإدارة الخصوم **liability management**:

➤ الودائع **Deposits**: التي رمزنا لها بالرمز (X4) وتم قياسها من خلال (الودائع / إجمالي الأصول) حيث تمثل الودائع الجزء الأكبر من الموارد المالية للمصرف، وقبولها بجميع أنواعها تعتبر من الوظائف الأساسية التي تؤسس من خلالها المصارف التجارية ومنها ما يجب توفيرها عند الطلب ويكون المصرف مستعداً لتوفيرها في أسرع وقت، وتعتبر الودائع مصدر رئيسي لتمويل المصرف وتعتبر الأقل تكلفة، وكلما زاد حجمها وتحويلها إلى قروض يرتفع هامش الربح (Anbar & Alper, 2011) كما أن ارتفاع معدلات الودائع تعبر عن مدى مستويات الثقة في الجهاز المصرفي، ويوفر سيولة أكبر يمكن للمصرف توظيفها في الإقراض والاستثمار المدر للربح، وبهذا فإن تحليل معدلات الودائع يظهر مدى متانة الوضع المالي للمصرف ودوره في تحقيق الاستقرار النقدي، وبناءً على ذلك نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

H - 4: يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لمتغير معدل الودائع على السيولة المصرفية.

➤ **كفاية رأس المال Capital adequacy**: التي رمزنا لها بالرمز (X5) وتم قياسها من خلال (إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول) حيث تعبر عن مدى التمويل بواسطة حقوق الملكية للمصارف، وهي ممثل لمستوى حقوق ملكية المصرف، وتعتبر عن مستويات درجات الأمان لذي المساهمين في المصرف (الفاضلي وآخرون، 2025)، وتعتبر حاجز ضد الظروف والمخاطر المحتملة، وتشير النسبة الأعلى إلى أن المصرف يتمتع بمركز حقوق ملكية قوي وممول ذاتيا ولذيه قاعدة رأسمالية صلبة وبنقة أكبر في السوق مما يقلل سحب الودائع وتحسين السيولة، وبناءً على ذلك نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

H - 5: يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير كفاية رأس المال على السيولة المصرفية.

ت- المتغيرات الضابطة Control variables

➤ **حجم المصرف Bank size**: الذي رمزنا له بالرمز (X6) وتم قياسه من خلال (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف) ويعتبر من أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تقييم حجم المصرف لكونه المقياس الحقيقي لقياس مدى الحجم، باعتباره يستند إلى كون حجم الأصول يمثل مجموع النقد والأرصدة وما في حكمها إضافة إلى الاستثمارات المتنوعة والقروض والسلف الممنوحة (حقيقة وبورعدة، 2020، ص. 155) والتصور السائد أن المصارف الأكبر حجما تميل إلى تخصيص الجزء الأكبر من أصولها في الاستثمارات طويلة الأجل مما يقلل من الاستثمار في الأصول السائلة، وبناءً على ذلك نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

H - 6: يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الحجم على السيولة المصرفية.

➤ **النمو الاقتصادي Economic growth**: الذي رمزنا له بالرمز (X7) وتم قياسه من خلال (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والذي يعتبر من المؤشرات التي تعبر عن قوة اقتصاد الدول، حيث يشير ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي إلى النمو في النشاط الاقتصادي للدولة، وبذلك عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في نمو سوف يؤثر على القطاعات الاقتصادية والظروف الاقتصادية بشكل إيجابي، خاصة عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي السليم الذي ستؤثر فيه الظروف الاقتصادية إيجابيا على العرض والطلب وعلى القروض والودائع (Anbar, & Alper, 2011) كما ان التصور لدينا أن الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الإئتمان مما يزيد من الاقراض والذي بدوره سيقلل من الأصول السائلة، وبناءً على ذلك نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

7 - H: يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير النمو الاقتصادي على السيولة المصرفية.

➤ **معدل التضخم Infation rate:** الذي رمزنا له بالرمز (X8) وتم قياسه من خلال (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) هذا يشير إلى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، نتيجة لذلك تنخفض القوة الشرائية للمستهلك، يعتبر التضخم مُحددًا مهمًا لأداء ونشاط المصارف والبيئة الاقتصادية للبلد، وبالتالي معدلات التضخم المرتفعة ترتبط بارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي ارتفاع الدخل (Rai, et al., 2018) كما ان التصور لدينا أن مع الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد مما يسبب بتراجع في الودائع والذي بدوره سيقبل من الأصول السائلة، وبناءً على ذلك نتوقع ونتبنى الفرضية التالية:

8 - H: يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير التضخم على السيولة المصرفية.

الإطار التطبيقي The applied framework

من أجل تقدير نموذج الدراسة تمت الاستعانة باستخدام أسلوب تحليل بيانات طولية والتي تعرف ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لكون العينة تحتوي على بيانات زمنية خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى سنة 2020، بالإضافة إلى بيانات المقاطع العرضية المقطعية ممثلة في مجموعة من المصارف مكونة من 121 مصرف تجاري تعمل في 13 دولة عربية، ولهذا النوع من البيانات طبيعة خاصة في التحليل القياسي وفي تحديد النموذج الأنسب لتقدير معاملات النموذج، حيث النموذج الأنسب يوفر لنا فهم واضح لقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع بطريقة ملائمة، ومن أجل إثبات صحة النموذج كان من الضروري تقديم اختبارات ذات أولوية وتعتبر مهمة في التحليل، مثل التحليل الوصفي الإحصائي وكذلك تحليل الارتباط بين المتغيرات، هذا قبل تقدير النموذج المستهدف وعرض نتائجه وتفسيره.

تحليل الإحصاء الوصفي Descriptive statistics

توضح نتائج تحليل الإحصاء الوصفي في الجدول (3) وتتمثل بنوده في متوسط المتغيرات (Mean)، مع وصف تقلبات المتغيرات من خلال {القيم القصوى Maximum؛ القيم الدنيا Minimum} كذلك قياس مدى تشتت هذه البيانات من خلال الإنحرافات المعيارية للمتغيرات (Standard deviation)، ومن ثم قياس تماثل التوزيع حول المتوسط من خلال الإلتواء (Skewness)، بالإضافة إلى قياس حدة المدى أو التطرف من خلال التقلطح (Kurtosis)، ويلاحظ من نتائج تحليل الإحصاء الوصفي أن المصارف

محل الدراسة تختلف فيما بينها مع تباينات واضحة في القيم القصوى Maximum والقيم الدنيا Minimum، كما يلاحظ من خلال قيم التفلطح (Kurtosis) أن أغلب المتغيرات لها قيم متطرفة outliers وشديدة البعد، مما يشير إلى أن بيانات عينتنا لا تتبع التوزيع الطبيعي والمصارف تتميز بخصائص مختلفة وعدم التجانس بين المصارف، وهذا ما سوف يتم معالجته من خلال إختيار النموذج القياسي الأنسب لهذه المتغيرات.

جدول 3 : الاحصاء الوصفي للمتغيرات (Descriptive statistics)

stats	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.	skewness	kurtosis
Y	27.066	95.202	1.857	12.996	1.133	5.361
X1	32.014	105.488	-40.114	15.401	1.247	6.414
X2	1.422	22.828	-6.244	1.206	4.269	87.522
X3	17.522	93.625	0.024	12.799	1.247	5.438
X4	69.091	94.410	0.794	12.316	-1.530	8.812
X5	13.486	79.931	3.324	6.379	3.328	22.181
X6	32.306	145.968	-49.330	16.613	1.683	10.438
X7	2.024	13.375	-25.908	3.904	-2.050	13.709
X8	5.385	150.323	-3.749	13.328	7.111	66.760

تحليل مصفوفة الارتباط Correlation matrix analysis

توضح نتائج تحليل مصفوفة الارتباط في الجدول (4) للتأكد من الارتباط الخطي Multicollinearity بين كل زوج من متغيرات الدراسة، حيث تشير مشكلة التعدد الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة عندما يكون معامل الارتباط بمقدار (80%) وأعلى نتيجة اتجاه المتغيرات معاً عبر الزمن (Lee et al., 2013)، وإذا تجاوز معامل الارتباط ذلك يؤدي إلى زيادة الخطأ المعياري في المعلمات المقدر للنموذج وقد يشوه دقة التقدير ويجعل القيم المقدر للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في بيانات الدراسة، وقد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية للمقدرات مما يعطي قيمة صغيرة جداً للإحصائية إختبار (t-statistic) وفترات ثقة كبيرة للمعاملات (Berry & Feldman, 1985). بالتالي قيم معامل الارتباط عندما تكون مرتفعة نسبياً بين متغيرين مستقلين قد يؤدي إلى احتمالية حدوث أخطاء معيارية للتحيز، ويلاحظ من نتائج تحليل مصفوفة الارتباط إلى انخفاض معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة مما يستنتج بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity في النموذج المقدر ويمكن الاحتفاظ بجميع المتغيرات المستقلة داخل النموذج.

جدول 4 : مصفوفة الارتباط بين متغيرات (Correlation matrix)

	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
Y	1								
X1	0.0587	1							
X2	0.002	0.0921	1						
X3	0.324	0.0275	0.0036	1					
X4	0.0815	-0.1456	-0.017	0.131	1				
X5	-0.0172	0.1172	0.2938	-0.176	-0.527	1			
X6	0.1512	0.9389	0.0864	0.118	-0.151	0.1086	1		
X7	0.0588	0.0097	0.198	0.0645	0.0253	0.0466	0.0223	1	
X8	0.1724	0.1504	0.1431	-0.019	0.1159	0.0321	0.1347	-0.266	1

مواصفات النموذج Model specification

تعتبر الأدبيات كالتنظريات والدراسات التطبيقية السابقة ذات الصلة بالموضوع من المصادر المهمة لتحديد واختيار متغيرات الدراسة، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة المذكور أعلاه لتقدير تأثير إدارة الأصول والخصوم على السيولة النقدية للمصارف التجارية، وبناء على توفر بيانات مصارف العينة والفترة الزمنية المتعلقة بهذه الدراسة، تم العمل على بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات البانل (Panel Data) من خلال النموذج القياسي العام التالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X1_{i,t} + \beta_2 X2_{i,t} + \beta_3 X3_{i,t} + \beta_4 X4_{i,t} + \beta_5 X5_{i,t} + \beta_6 X6_{i,t} + \beta_7 X7_{i,t} + \beta_8 X8_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

Y_{it} : تمثل السيولة المصرفية للمصرف كما عبرت عنها نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. i : تشير إلى عدد المصارف (1... إلى 121 مصرف) t : تمثل عدد سنوات الدراسة (1... إلى 10 سنوات). β_0 : تشير إلى قيمة أو معلمة القاطع العام في النموذج. $\beta_1 - \beta_8$: تشير إلى معاملات متغيرات النموذج. X_1 : تشير إلى تنوع الدخل. X_2 : تشير إلى ربحية لمصرف. X_3 : تشير إلى الحساسية لمخاطر السوق. X_4 : تشير إلى حجم الودائع. X_5 : تشير إلى كفاية رأس المال. X_6 : تشير إلى حجم المصرف. X_7 : تشير إلى النمو الاقتصادي. X_8 : تشير إلى معدل التضخم. ε_{it} : تشير إلى حد الخطأ العشوائي.

تفسير ومناقشة النتائج: Interpretation and Discussion of Results

من أجل تحقيق الهدف المرسوم لهذه الدراسة والمتمثل في معرفة تأثير إدارة الأصول والخصوم على السيولة النقدية للمصارف التجارية، نبدأ بالعمل على تقدير نماذج بيانات المقطع العرضي للسلاسل الزمنية الساكنة (Static Panel) حسب مخرجات الدالة المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والنظر في مخرجاتها الموضحة في الجدول (5) والتي تشمل تقدير ثلاثة نماذج أساسية موضحة على النحو التالي: النموذج الأول هو الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}، والنموذج الثاني هو التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}، والنموذج الثالث هو التأثيرات العشوائية {Random effect model}.

بعد تقدير النماذج سابقة الذكر، السؤال الذي يطرح نفسه الآن، ما هو النموذج الأنسب الذي سوف يعتمد على نتائجه في التقدير؟ وللإجابة عن هذا السؤال يجب علينا العمل على مجموعة من الاختبارات الموضحة بالجدول رقم (6) لإختيار النموذج الأنسب لمتغيرات هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}، ونموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}، كان الاعتماد على نتائج اختبار فيشر {Fisher}، بإختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود تقاطع خاص بكل مصرف في نموذج الانحدار المستهدف، وبالنظر إلى مخرجات الاختبار فإن القيم الاحتمالية تقدر بـ (0.0000)، حيث القيمة أقل من مستوى الأهمية 5%، عليه يتم رفض الفرضية العدمية عند مستوى الأهمية والاستنتاج أن النموذج يتضمن تأثيرات فردية وأنه نموذج غير متجانس، بالتالي القرار أن نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model} أنسب من نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}.

جدول 5 : نتائج الانحدار لنماذج البانل الساكنة (Static Panel).

السيولة النقدية Y	نموذج الانحدار التجميعي Pooled regression Model		نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect Model		نموذج التأثيرات العشوائية Random effect Model	
	Coefficient	t-stat	Coefficient	t-stat	Coefficient	t-stat
X1	-0.46110***	-7.01	-0.22433***	-4.62	-0.22863***	-4.75
X2	-0.75753**	-2.46	-0.95175***	-4.32	-0.96798***	-4.41
X3	0.27273***	9.75	-0.05404	-1.2	0.050529	1.29
X4	0.07616**	2.27	0.154572***	4.17	0.146559***	4.18
X5	0.15386**	2.3	0.383666***	6.13	0.334177***	5.54
X6	0.47875***	7.79	0.31533***	6.86	0.3048***	6.71
X7	0.31721***	3.41	0.207621***	3.63	0.226056***	3.94
X8	0.19683***	7.15	0.231335***	11.19	0.229917***	11.3
Constant	13.62076***	4.53	8.841162***	2.71	8.701114**	2.72
R-squared	0.1923		Within	0.1789	Within	0.1739
			Between	0.0177	Between	0.0869

		Overall	0.0554	Overall	0.1123
Adju R-squared	0.1869	/		/	
Pro (F-statistic)	0.0000	0.0000		0.0000	
N. gro		121			
Time		10			
Observations		1210			
ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.					

ثانياً: من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}، ونموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}، كان الاعتماد على نتائج اختبار Breusch-Pagan Lagrange multiplier, LM} بإختبار الفرضية العدمية والتي تنص بأن الفروق عبر المصارف هي صفر أي لا يوجد تباين خاص بين المصارف (بمعنى لا يوجد تأثير للوحة)، وفقاً لنتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0000)، حيث القيمة أقل من مستوى الأهمية 5%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية عند مستوى الأهمية والاستنتاج أن نموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}، هو أنسب من نموذج الانحدار التجميعي {Pooled regression Model}.

جدول 6 : اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل الساكنة OLS

الاختبار	المفاضلة بين نموجي	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار بالأفضل
Fisher	الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات الثابتة	F(120, 1081) = 21.32	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة
B. P (LM)	الانحدار التجميعي مقابل التأثيرات العشوائية	75.15	0.0000	نموذج التأثيرات العشوائية
Hausman	التأثيرات الثابتة مقابل التأثيرات العشوائية	25.78	0.0011	نموذج التأثيرات الثابتة

ثالثاً: من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model}، ونموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}، كان الاعتماد على نتائج اختبار هوسمان {Hausman} بإختبار الفرضية العدمية والتي تنص أن نموذج التأثيرات العشوائية أنسب من نموذج التأثيرات الثابتة، وبناءً على نتائج الاختبار فإن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0000)، حيث كانت أصغر من مستوى الأهمية 5%، وعليه تم رفض الفرضية العدمية والاستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model} هو أنسب وأكثر ملاءمة لطبيعة بيانات هذه الدراسة من نموذج التأثيرات العشوائية {Random effect model}.

ومن أجل تعزيز هذا الموقف والتأكيد على أن نموذج التأثيرات الثابتة {Fixed effect model} هو الأكثر ملاءمة والأنسب مع طبيعة بيانات هذه الدراسة و أنه لا يعاني من أي تحيز في المواصفات ويمكن اعتماد نتائجه في التقدير، يجب علينا العمل على مجموعة من الاختبارات التشخيصية للوقاي

(Residuals diagnostics tests) المتعلقة بنموذج الانحدار محل الدراسة، هذا من أجل تحديد ما إذا كان نموذج الانحدار لا يعاني من أي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، حيث إهمالها قد يؤدي إلى تحليل وتقدير نموذج متحيز وغير متسق، عليه يرد ملخص يوضح هذه الاختبارات في الجدول رقم 7 وذلك على النحو التالي:

أولاً: النظر في مخرجات إحصائية إختبار الارتباط الذاتي أو الاعتماد المحتمل للأخطاء {Autocorrelation} بالإعتماد على إختبار {Wooldridge test} للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً مع وجود ارتباط داخل كل مصرف ولا عبر المصارف، وعلى أساس مخرجات هذا الإختبار يتم إما القبول أو الرفض للفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0000)، حيث كانت أقل من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم رفض الفرضية الصفرية والاستنتاج بأن النموذج به مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation).

جدول 7 : الإختبارات التشخيصية للنموذج Diagnostic checking

الاختبار	اسم الإختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء Autocorrelation	Wooldridge	$F(1, 120) = 186.834$	0.0000
مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity	Modified Wald	$\chi^2(121) = 16376$	0.0000
مشكلة الارتباط المعاصر Cross-Sectional Independence	Pesaran's CD	2.772	0.0056

ثانياً: التحقق في مخرجات إحصائية إختبار عدم تجانس التباين الجماعي {Groupwise heteroskedasticity} في نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة، وذلك بالإعتماد على إختبار {Modified Wald test}، وعلى أساس مخرجات هذا الإختبار يتم إما القبول أو الرفض للفرضية العدمية والتي تنص بعدم وجود مشكلة عدم تغاير المرونة، وبناء على نتائج الإختبار إن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0000)، حيث كانت أقل من مستوى الأهمية 5%، لذلك تم رفض الفرضية العدمية عند المستوى الأهمية للدلالة والاستنتاج بأن النموذج يعاني من مشكلة عدم التجانس {Heteroskedasticity}.

ثالثاً: التحقق في مخرجات إحصائية إختبار الاعتماد المقطعي / الارتباط المعاصر {Cross-sectional independence}، وذلك بالإعتماد على إختبار {Pesaran-CD}، وعلى أساس مخرجات هذا الإختبار يتم إما القبول أو الرفض للفرضية العدمية والتي تنص أن المخلفات غير مترابطة. وبناء على نتائج الإختبار إن القيمة الاحتمالية تقدر بـ (0.0056)، حيث كانت أقل من مستوى الأهمية

5%، لذلك تم رفض الفرضية العدمية عند مستوى الدلالة والاستنتاج بأن النموذج يعاني من وجود مشكلة الاعتماد المقطعي (Cross-sectional independence).

بناء على ما تقدم، حيث تشير نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي أن النموذج المستهدف يعاني من مشكلات { الارتباط الذاتي Autocorrelation ؛ عدم التجانس Heteroskedasticity ؛ الارتباط المعاصر Cross-sectional independence }، لذا الإستنتاج أن نموذج التأثيرات الثابتة { Fixed effect model } ليس هو الأكثر ملاءمة ولا الأنسب مع خصائص البيانات محل الدراسة، وعليه سوف نعتمد على تقدير النموذج باستخدام طريقة الخطأ المعياري المصحح panel-corrected standard error (PCSEs) التي تعمل على تصحيح كل المشاكل القياسية المذكورة أعلاه والتي يعاني منها نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر مصداقية وأكثر كفاءة في تقدير القيم والمعامل وعدم التحيز (Reed, & Ye, 2011).

جدول 8: نتائج معلمات النموذج المقدر

السيولة Y	Correlated panels corrected standard errors (PCSEs)			
	Coef	St.Err.	z-value	p-value
X1	-0.1794713	0.1256709	-1.430	0.153
X2	-0.6327066**	0.2432318	-2.600	0.009
X3	0.2526052***	0.0513653	4.920	0.000
X4	0.0849417**	0.0390279	2.180	0.030
X5	0.2249032***	0.0832662	2.700	0.007
X6	0.2124888*	0.1225276	1.730	0.083
X7	0.1622344**	0.0703493	2.310	0.021
X8	0.1339462***	0.0364243	3.680	0.000
Constant	13.20756***	3.408935	3.870	0.000
R-squared	0.5631			
Wald-test (p-value)	60.44 (0.0000)			
Number of groups	121			
Time	10			
Observations	1,210			

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

الجدول رقم (8) يوضح النتائج القياسية لتقدير معالم الانحدار الخطي المتعدد لتقييم تأثير إدارة الأصول والخصوم على السيولة النقدية للمصارف التجارية، وأشارت النتائج القياسية التجريبية لنموذج التقييم إلى أن القوة التفسيرية لمعامل جودة التعديل (R-squared) تقدر بـ (0.563)، مما يعني أن لدينا خصائص تعديل جيدة في النموذج المقدر، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع، ويمكن الاستنتاج أن تباين معامل التحديد R-squared للسيولة النقدية للمصارف التجارية يمكن تفسيره بتباين متغيرات إدارة الأصول والخصوم التي تم اختيارها بالدراسة الحالية والمتمثلة في (تنوع الدخل،

الربحية، الحساسية ضد المخاطر، الودائع، كفاية رأس المال) بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة المتمثلة في (حجم المصرف، النمو الاقتصادي، التضخم)، كما تشير إحصائية اختبار F-statistic إلى ملائمة النموذج والمتغيرات محددة بشكل معقول، والنموذج لا يعاني من تحيز في التوصيف، وهذه إشارة إلى صلاحيات المتغيرات المستقلة المختارة بالتنبؤ بقيمة المتغير التابع المتعلق بالسيولة النقدية للمصارف التجارية العاملة بالدول العربية محل الدراسة، وبالتالي سوف يتم الاعتماد على نتائج التقدير المتوصل إليها من نموذج تصحيح الخط (PCSEs) والعمل على تفسير اثارها وفقا لما يلي.

بالنسبة إلى معامل نسبة الإيرادات من غير الفوائد كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات والتي تعبر عن مدى مستوى تنوع الدخل لدى المصرف (X1)، يلاحظ أن لها تأثير سلبي ولكن غير معنوي وليس ذو دلالة إحصائية على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن أي زيادة في نسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات تؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية. الإشارة السلبية بين مؤشر تنوع الدخل ومؤشر السيولة النقدية لا تتفق مع الفرضية البحثية H - 1 والتي نصت إلى أنه يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير تنوع الدخل على السيولة المصرفية.

بالنسبة إلى معامل معدل العائد على متوسط الأصول والذي يعبر عن مدى مستوى الربحية لدى المصرف (X2)، فهو سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن أي زيادة في السعي لتحقيق الأرباح تؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية لدى المصرف. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من (الفاضلي ومفتاح، 2022؛ حسن وجداح، 2022). كما إن الإشارة السلبية بين مؤشر الربحية ومؤشر السيولة النقدية تتوافق مع الفرضية البحثية H - 2 والتي نصت إلى أنه يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الربحية على السيولة المصرفية.

بالنسبة لأثر نسبة إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي أصول المصرف والذي يشير عن مدى مستوى حساسية المصرف ضد المخاطر (X3) فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، حيث تشير نتائج التقدير إلى أن أي زيادة في الإستثمار في الأوراق المالية تؤدي إلى إرتفاع مستوى السيولة النقدية لدى المصرف. الإشارة الإيجابية بين مؤشر الحساسية ضد المخاطر ومؤشر السيولة النقدية تتوافق مع الفرضية البحثية H - 3 والتي نصت إلى أنه يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الحساسية ضد المخاطر على السيولة المصرفية.

فيما يتعلق لأثر نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول والذي يشير عن مدى مستوى الموارد المالية من خلال الودائع للمصرف (X4) فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي % على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، حيث تشير نتائج التقدير إلى ان الزيادة في معدلات الودائع لدى المصرف تؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة النقدية لدى المصرف. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من (الفاضلي ومفتاح، 2022؛ Singh & Sharma, 2016) كما إن الإشارة الإيجابية بين مؤشر حجم الودائع ومؤشر السيولة النقدية تتوافق مع الفرضية البحثية 4 - H والتي نصت إلى أنه يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير معدل الودائع على السيولة المصرفية.

فيما يتعلق بأثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والتي تعبر عن كفاية رأس المال وعن مدى التمويل بواسطة حقوق الملكية للمصرف (X5) كانت إيجابية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1% على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، حيث تشير نتائج التقدير إلى ان الزيادة في معدلات التمويل بواسطة حقوق الملكية لدى المصرف تؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة النقدية لدى المصرف. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من (Inshira, & Jahfer, 2019)؛ آل عليان، حسن وجداح، 2022؛ Vodova, 2013؛ Singh & Sharma, 2016). كما أن الإشارة الإيجابية بين مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة النقدية تتوافق مع الفرضية البحثية 5 - H والتي نصت إلى أنه يوجد أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير كفاية رأس المال على السيولة المصرفية.

فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة ومدى تأثيرها على السيولة النقدية وجد أن مؤشر اللوغاريتم الطبيعي للأصول بالمصرف (X6) والذي يعبر عن كبر حجم المصرف فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 10% على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، ويمكن تفسير هذا بأن المصارف الكبيرة لها القدرة على استخدام ميزة وفورات الحجم في المعاملات المنوطة بها ومنها السيولة النقدية. تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من (الفاضلي ومفتاح، 2022؛ حسن وجداح، 2022). بينما لا تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من

(Inshira, & Jahfer, 2019)؛ Vodova, 2013؛ Singh & Sharma, 2016) كما إن هذه النتائج لا تتوافق أيضا مع فرضية البحث 6 - H والتي نصت على أنه يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير الحجم على السيولة المصرفية.

كذلك مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (X7) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5% على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من (الفاضلي ومفتاح، 2022) الإشارة الإيجابية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر السيولة النقدية لا تتوافق مع فرضية البحث 7 - H والتي نصت على أنه يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير النمو الاقتصادي على السيولة المصرفية.

وأخيراً، فإن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (X8) والذي يعبر عن معدل التضخم فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 1% على السيولة النقدية للمصارف التجارية المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y)، تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة التي أجراها كلا من (الفاضلي ومفتاح، 2022؛ آل عليان، جداح، 2024؛ Singh & Sharma, 2016) بينما الإشارة الإيجابية بين معدل التضخم ومؤشر السيولة النقدية لا تتوافق مع فرضية البحث 8 - H والتي نصت على أنه يوجد أثر سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتغير النمو الاقتصادي على السيولة المصرفية.

الخلاصة والتوصيات :Conclusion and Recommendations

لاشك أن الدور الذي تقوم به المصارف في النمو الاقتصادي هو بالغ الأهمية، إذ تعتبر المصارف من أهم الركائز التي يعتمد عليها أي اقتصاد، والقطاع المصرفي المتطور والمرن والقوي يعتبر أساس للتنمية المستدامة، من خلال دور الوساطة الرئيسية التي تقوم بها في توفير وتحويل الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين، لذا يحظى القطاع المصرفي باهتمام كبير من الأوساط الأكاديمية، بالتالي دور الوساطة والذي تمتاز به طبيعة عمل المصارف التجارية، و يحتاج إلى إدارة الأصول والخصوم بطريقة توازنية وفعالة للحفاظ على استقرارها المالي وضمان قدرتها على مواجهة التزاماتها عند الاستحقاق، وهي عملية موازنة دقيقة بين الاستثمارات والالتزامات التي يتعين على المصارف الوفاء بها للحفاظ على الربحية والسيولة النقدية طويلة الأجل، لذلك فإن إدارة الأصول والخصوم تشكل ضرورة أساسية للحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة، فضلاً عن إيجاد التوازن بين نفقات الخصوم والأرباح التي تولدها الأصول، والهدف من الدراسة الحالية هو دراسة مدى فعالية إدارة الأصول والخصوم في المصارف التجارية وتقييم مدى تأثيرها المباشر على السيولة النقدية للمصرف، وللتأكد من مدى تأثير اختيارات الإدارة فيما يتعلق بالأصول والخصوم على قدرة المصرف على الحفاظ على السيولة النقدية الكافية، نحاول سد فجوة بحثية باستخدام عدد من العوامل الممثلة لإدارة الأصول والخصوم بهدف تعميق الوعي بآثارها الديناميكية المتوقعة، هذا من خلال استخدام التقنيات والأساليب الكمية القياسية على بيانات طويلة

متوازنة (Panel Data) والتي تعرف بالبيانات المقطعية الزمنية لـ 121 مصرف تجاري من 13 دولة من الدول العربية خلال الفترة الزمنية (2011-2020)، ومن خلال تطبيق تحليل الإنحدار الخطي المتعدد وبتقدير نموذج الخطأ المعياري المصحح PCSEs، قد تم التوصل إلى جملة من النتائج التي يمكن إبرازها في النحو التالي:

1- وجود أثر سلبي وغير ذو دلالة إحصائية لنسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الإيرادات والتي تعبر عن تنوع الدخل لدى المصرف (X1) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

2- وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لمؤشر معدل العائد على متوسط الأصول والذي يعبر عن معيار الربحية لدى المصرف (X2) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

3- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول والذي يعبر عن مدى مستوى حساسية المصرف ضد المخاطر (X3) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

4- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول والتي تعبر عن مدى مستوى كفاية رأس المال لدى المصرف (X5) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

5- وجود أثر إيجابي لمؤشر اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول والذي يعبر عن مستوى حجم المصرف (X6) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

6- وجود أثر إيجابي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعبر عن مستوى النمو الإقتصادي (X7) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

7- وجود أثر إيجابي لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعبر عن مستويات التضخم (X8) على السيولة النقدية للمصرف المقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Y) لعينة الدراسة.

بناءً على ما أسفرت عنه النتائج يمكن الخروج بالتوصيات التي يمكن إبرازها على النحو التالي:

1- على مدراء المصارف تسليط الضوء على معيار السيولة وتعزيزها في الصناعة المصرفية من أجل تمهد الطريق لزيادة ثقة العملاء بالنشاط المصرفي والمالي.

- 2- الالتزام باللوائح والتوصيات الصادرة عن الجهات التنظيمية والرقابية مثل المصرف المركزي وتوصيات ومتطلبات لجنة بازل.
- 3- الإهتمام بموضوع الشمول المالي من أجل التوسع في العمل مع كافة الأطياف والطبقات الإجتماعية لأستقطاب القدر الأكبر من الودائع.
- 4- العمل على استقطاب الودائع أو الحسابات الاستثمارية التي تطبقها المصارف الاسلامية حيث ان الوازع الديني يلعب دور كبير في تعبئة الموارد المالية وخاصة بالدول الاسلامية.
- 5- التنوع في فتح حسابات العملاء بأكثر من عملة كالمحلية بالإضافة إلى العملات الأجنبية وخاصة العالمية لأستقطاب القدر الأكبر من الودائع.
- 6- زيادة الاستثمار في الأوراق المالية نظرا لسرعة تحويلها إلى نقد.
- 8- على الباحثون المستقبليون المزيد من البحث لشرح الدور التي تلعبه استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم على المزيد من المتغيرات بخلاف التي تضمنتها هذه الدراسة.

المراجع

- كرومي، آسية (2017). مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014). مجلة رؤى اقتصادية، 7(12)، 317 - 330.
- حسن، زين العابدين عباس؛ وجراح، حامد محسن (2022). محددات السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2006-2020. وقائع المؤتمر العلمي الدولي لللية الإدارة والاقتصاد (الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة واداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق) محور العلوم المالية والمصرفية، 17 (نوفمبر) 2022، 1985 - 2006.
- الفاضلي، عبد الله رجب؛ ورحاب، فوزي عبد القادر (2022). محددات أسعار أسهم المصارف التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة الجامعة الأسمرية، 35(2)، 178-193.
- الفاضلي، عبد الله رجب؛ ومفتاح، مصطفى أبوزيد (2022). العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية: دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آفاق اقتصادية، 8(16)، 134-151.
- الفاضلي، عبد الله رجب؛ رحاب، فوزي عبد القادر؛ وميلاد، عبد الرحمن (2025). أثر هيكل رأس المال على قيمة (Tobin's Q) للمصارف التجارية: دليل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة آفاق اقتصادية، 11 (1)، 106 - 127.
- بخيت، محمد بهاء الدين؛ وعز الدين، أسر حسن يوسف (2018). أثر المحتوى المعلوماتي للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 2(2)، 116-152.
- بوغدة، ابتسام؛ ونجار، حياة (2021). كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانال. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(2)، 31-51.

عبد الكافي، اشرف سالم؛ خميس، فاطمة محمد (2023). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية. مجلة آفاق اقتصادية، 9(18)، 46-78.

AL-NAIMI, AHMAD AWAD ODAH. (2023). Bank liquidity risk and asset and liability management at Jordanian commercial banks (Doctoral dissertation, Anglia Ruskin Research Online (ARRO)).

Anbar, Adem, & Alper, Deger (2011). Bank specific and macroeconomic determinants of commercial bank profitability: Empirical evidence from Turkey. Business and economics research journal, 2(2), 139-152.

Baghani, F., Rahnamay Roodposhti, F., Vakilifard, H., & Fallah Shams, M. (2019). Asset-Liability Management and Liquidity Trap (Case Study: Credit Institute for Development). International Journal of Finance & Managerial Accounting, 4(13), 11-24.

Berry, W. D., & Feldman, S. (1985). The multiple regression model: a review. Multiple regression in practice. Newbury Park, CA: Sage University Paper, 9-17.

Inshira, M. F., & Jahfer, A. (2019). The effect of asset liability management on the liquidity risk of domestic licensed commercial banks in Sri Lanka. Journal of Management, 14(2).

Inshira, M. F., & Jahfer, A. (2019). The effect of asset liability management on the liquidity risk of domestic licensed commercial banks in Sri Lanka. Journal of Management, 14(2).

Lee, K. C., Lim, Y. H., Lingesh, T. M., Tan, S. Y., & Teoh, Y. S. (2013). The determinants influencing liquidity of Malaysia commercial banks and its implication for relevant bodies: Evidence from 15 Malaysia commercial banks (Doctoral dissertation, UTAR), 1-113

Mohamad, A. A. S., Mohamad, M. T., & Samsudin, M. L. (2013). How Islamic banks of Malaysia managing liquidity? An emphasis on confronting economic cycles. International Journal of Business and Social Science, 4(7).

Rai, P., Ojha, P., Singh, P., Gyawali, R., & Gupta, R. (2018). Determinants of Financial Performance in Nepalese Financial Performance. Available at SSRN 3101740.

Reed, W. R., & Ye, H. (2011). Which panel data estimator should I use?. Applied economics, 43(8), 985-1000.

Stiroh, K. J., & Rumble, A. (2006). The dark side of diversification: The case of US financial holding companies. Journal of banking & finance, 30(8), 2131-2161.

Tan, Y., & Floros, C. (2012). Bank profitability and inflation: The case of China. Journal of Economic Studies, 39(6), 675-696.

Vodova, P. (2013). Determinants of commercial bank liquidity in Hungary. Finansowy Kwartalnik Internetowy e-Finanse, 9(4), 64-71.

Asset-liability management and its impact on commercial banks' cash liquidity: An analytical study on banks operating in Arab countries.

Abduallah.R. Alfadli ¹, Malak Othman Aldauekh ²

^{1 & 2} Department of Banking and Finance, Faculty of Economics Al Khums, Elmergib University, Libya

Abstract

This paper investigates asset - liability management and its impact on commercial banks' cash liquidity in the Maghreb countries. Using a sample of 121 commercial banks operating in 13 Arab countries. To explore this impact, multiple linear regression analysis with standard estimations was conducted using the PCSEs model on a balanced annual dataset covering the period from 2011 to 2020. The asset management variables studied were income diversification, profitability, and risk sensitivity, while the liability management variables were deposit volume and capital adequacy. Control variables were also included. The results revealed that the selected variables significantly affect the cash liquidity of commercial banks, as measured by the ratio of liquid assets to total assets (Y), with the exception of the income diversification variable. Therefore, it can be concluded that the cash liquidity of commercial banks is primarily driven by several factors related to asset and liability management.

Keywords: *Assets, liabilities, liquidity, commercial banks, Panel data.*